الضبط الاجتماعـــــيّ في مجال الخدمـــــة الاجتماعية المدرسية

د. يوسف سعد عليّ أرحــومة*
قسم الخدمة الاجتماعية ، جامعة الجفارة، ليبيا .
uossif74@yahoo.co.uk
تاريخ الاستلام 25 / 10/ 2025م تاريخ القبول15 / 2 / 2026م

Social Control in the Field of School Social Services

Dr. Youssef Saad Ali Arhouma*
Department of Social Services – Al-Jafara University, Libya.
uossif74@yahoo.co.uk

Abstract
The significance of the study lies on identification the roles and methods of the educational institution (school) in the process of social control in general, and the relationship between school social work and social control in particular which based on the research questions. Through the theoretical framework that includes the main research concepts (social work – social work – school social work), as well as the previous studies which have related directly and indirectly to the subject of this research, all these factors have contributed to identify the importance of social control in the educational institutions (schools), in addition, to identify the role of school social work in the process of social control even its role has been implicit or invisible.
The study has relied on the descriptive method that considers as the appropriate for the subject of the study because it provides a deep and comprehensive understanding for the concept of social control and it institutions on one hand, and on the other hand, it relationship with school social work. At the end the study has concluded that school social work is one of the formal social control mechanisms.
Key Words: Social Work – Social Control – School Social Work

الملخـــــــــص:

تكمُن أهمية البحث في التعريف بأدوار وأساليب المؤسسة التربوية (المدرسة) في عملية الضبط الاجتماعي بشــكلٍ عام وعلاقة مهنة الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي بعملية الضبط الاجتماعي بشكلٍ خاص وذلك بناءً على تساؤلات البحث. ومن خلال الإطار النظري المتضمن لمفاهيم البحث الرئيسية (الضبط الاجتماعي، الخدمة الاجتماعية، الخدمة الاجتماعية في المجال المدرســي) والدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بموضوع البحث، كُلها عوامل ساهمت في

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

تحقيق أهدف الدراسة وهي التعرُف على أهمية الضبط الاجتماعـــي في المؤسسات التربوية (المدارس)، إلى جانب التعرُف على أهميته في مجال الخدمة الاجتماعية المدرسية، ومدى مُساهمة مهنة الخدمة الاجتماعية في عملية الضبط الاجتماعي حتى وإن كان دورها ضمنياً أو غير ظاهر. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي فهو أنسب المناهج لموضوع الدراسة لما يقدمه من فهم عميق وشامل لمفهوم الضبط الاجتماعي ومؤسساته هذا من ناحية، وعلاقته وارتباطه بمهنة الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي من ناحية أُخرى. كما توصلت الدراسة إلى أن مهنة الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي هي آلية من آليات الضبط الاجتماعي الرسمية.

الكلمات المفتاحيـــة: الضبط الاجتماعي Social Control أو (السيطرة الاجتماعية) – الخدمة الاجتماعية Social Work – الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي School Social Work

مدخل :

يُمثل الضبط الاجتماعي Social Control أو (السيطرة الاجتماعية) في المجال المدرسي أو مجالات الحياة المختلفة عملية تربوية ليست مُهمتها العقاب والقهر فقط بل وسيلة تهدف الى تحقيق الاستقرار الاجتماعي في المجتمع من خلال نشر ثقافة التوافق بين الفرد على سبيل المثال (التلميذ أو الطالب) والجماعة في المجتمع عبر غرس وتعزيز القيم الايجابية وعن طريق تطبيق آليات الضبط الشكلية والرسمية في المؤسسات الاجتماعية المختلفة مثل الشرطة، المحاكم، القانون الى جانب المدرسة، الدين، الأُسرة، مجموعة الرفاق، والاعلام، الى غير ذلك.

الخدمة الاجتماعية تعتبر الضبط الاجتماعي أنه عمل مهني إنساني يتم بصورة علمية ومعرفية الهدف منها توجيه وتعديل سلوك الأفراد والجماعات وذلك لمحاولة الوصول الى التكيف الايجابي وتعزيز التماسُك الاجتماعي وعن طريق المُساهمة في الحد من نتائج المشاكل والظواهر الاجتماعية مثل: الانحراف، الجريمة، الإدمان، العُنف الأُسري، العُنف المدرسي إلى جانب دعم التنمية الاجتماعية و تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية. "منذُ أن مارست الحكومات السيطرة بالقانون، ازدادت أهمية الدور المهني المُحترف للخدمة الاجتماعية. الحكوميون اقتنعوا وقَبلوا بأن تكون مهنة الخدمة الاجتماعية أداة للضبط و السيطرة في سياستها وذلك بغرض مَنْع الأفراد من الانحراف الذي يُمْكِن أَنْ يُؤدّي إلى الفوضى الاجتماعية. استخدمت مهنة الخدمة

الاجتماعية كوسيلة أو سلوك لإعادة التوازن في العلاقة بين الأفراد والجماعات، هكذا أصبحت الخدمة الاجتماعية تعمل في إطار أو سياق السياسة الحكومية في معظم المؤسسات الاجتماعية الخاصة والعامة بتطبيق إجراءات وتدابير مهنية احترافية من ضمنها التشخيص والمُعالجة لزبائنِهم (Abulhul: 2021، ص 256).

يُمارس الإخصائي الاجتماعي Social Worker مهنته التربوية في مؤسسة المدرسة إلى جانب الكادر التدريسي والإدارة في عملية فرض النظام، كما يعملون على تهيئة البيئة التربوية المناسبة والملائمة للتلاميذ لمساعدتهم على التكيف مع المحيط الاجتماعي في نطاقه الواسع، إلى جانب مساعدة التلاميذ في حل مشكلاتهم داخل المدرسة وما يترتب عليها خارجها، فالتلاميذ هم ذوات اجتماعية تعكس واقعاً أُسرياً، بيئياً، اجتماعيا، ثقافياً، اقتصاديا، بل وحتى سياسياً. "تعمل مهنة الخدمة الاجتماعية المدرسية School Social Workعلى تحقيق الاتصال بين المنزل والمدرسة والمجتمع وأن يكون هذا الاتصال مُستمر وهذه البؤرة الأساسية التي تركز عليها الخدمة الإجتماعية المدرسية معظم أعمالها"، وبذلك تكون مهنة الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي هي آلية المدرسة في تحقيق التربية وهي تأكيد للبعد الاجتماعي في العمل التربوي وبدونها لا يمكن للمدرسة أن تحقق أهدافها التربوية (سليمان وآخرون: 2022، ص ص 14 - 23). Abulhul (2021، ص ص 257-258) يُضيف بأن غالبية الحكومات في المجتمعات الحديثة استخدمت مهنة الخدمة الاجتماعية كأداة للضبط الاجتماعي Social Work Used as a Tool of Social Control وذلك بهدف السيطرة على الانحراف وللسيطرة على السلوك المُخالف للمعايير الاجتماعية، وهكذا اعترفت الحكومات قانونياً بأحقية مهنة الخدمة الاجتماعية في التدخل وأصبحت المهنة "كياناً مُستقل" في المجتمع و" وسيطاً بين الفرد والمجتمع"، ومن خلال هذا الاعتراف ازدادت أهمية الخدمة الاجتماعية كآلية للسيطرة الاجتماعية علاوةً على أهميتها كمهنة. "الحكومات استعملوا مهنة الخدمة الاجتماعية كأداة لتَطبيق سياستِها بواسطة قوة القانون لإبْقاء الاستقرار الاجتماعي" (Abulhul 2021، ص 258).

تحديد مُشكلة البحث:

مع تقــدُم المجتمعات عمل آليات الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية أزداد صعوبةً، حيث تحاول مؤسسات الضبط الاجتماعي Social Work Institutions توجيه الافراد والجماعات نحو التوافق مع معايير المجتمع السائدة, وتأسيساً على ما

سبق _ إدادة أهمية فهم دور الخدمة الاجتماعية في التعامل مع بعض المشكلات الاجتماعية التى ظهرت بشكل واسع في المجتمعات الحديثة مثل الانحراف، العنف المدرسي، العنف الاسري، جنوح الاحداث, الادمان,....الخ وذلك نتيجة للتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والسياسية حيث ازدادت بالتالي تحديات مهنة الخدمة الاجتماعية من ناحية إيجاد ربما أساليب جديدة للسيطرة الاجتماعية التقليدية والتي تُعرز وتدعم المهنة في تأدية دورها التكامُلي مع باقي مؤسسات المجتمع المختلفة بهدف تحقيق الضبط الاجتماعي العام. ومن الاهمية بمكان الإشارة إلى أن هناك فجوة معرفية في فهم مدى قوة او فاعلية الدور الذي تقوم به مهنة الخدمة الاجتماعية في عملية الضبط الاجتماعي وحدود تأثيرها وآلياتها في مختلف مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية مثل: الأسرة والمدرسة ومؤسسات التأهيل والإصلاح، ومما صعب دور الخدمة الاجتماعية في المجتمعات العربية عموماً هو تبني النماذج الغربية المُنبثقة عن ثقافات وطبيعة اجتماعية مختلفة عن طبيعة وثقافات المُجتمعات العربية الأمر الذي وسع الهوة ما بين ما اكتسبه الاخصائيون الاجتماعيون من معارف وخبرات ومهارات وما بين واقع المُمارسة الفعلية للمهنة في المجتمعات العربية، الى جانب أن هناك نوع من التجاهُل أو التهميش لمهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمعات العربية خاصةً في مجالاتها التطبيقية بالرغم من تدريس مناهجها في الاقسام والكليات المتخصصة لإعداد كوادر للعمل في هذا المجال المُهم (الورفلي و خليل: 2021، ص 14).

إنّ من أهم وظائف الخدمة الاجتماعية هي منع العطل أو الاضطراب الاجتماعي، وذلك عن طريق الاكتشاف المُبكّر، سيطرةَ، وإزالةَ الظروف التي يُمْكِن أَنْ تُعيق فاعلية الوظيفةَ الاجتماعية. على سبيل المثال: انخراط الأولاد في نوادي الشباب في بَعْض المناطقِ قَدْ يُساعد في مَنْع جنوح الحدث. تقديم النُصْح والإرشاد قَبْلَ الزواج للشباب قَدْ يَمْنع المشاكل الناتجة عن انهيار الزواج مُستقبلاً (Durgaube ص 9،10)

إلى وقت ليس بالقريب كانت الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الرئيسية وربما الوحيدة التي تُمارس التنشئة والتعليم وهي المسئولة عن تأهيل أفرادها للحياة الاجتماعية في إطارها الواسع، لكن مع زيادة تعقيدات الحياة في العصر الحديث ازدادت متطلبات أفراد الأسرة ومسئولياتهم وبالتالي باتت الأسرة عاجزةً لتكون مصدراً وحيداً لتعليم أفرادها ومدهم بالمهارات والمعارف والخبرات التي يحتاجونها لمواجهة الحياة وتعقيداتها. وكنتيجة لذلك أصبح أمراً ضرورياً تكوين مؤسسةٍ أو تنظيم جديد يكون

بديلاً أو رافداً بمعنى أصح لوظيفة الأسرة التربوية والتعليمية. لم تقتصر وظيفة المدرسة في الوقت الحاضر على التركيز على الناحية التعليمية الضيقة، بل تطورت لتُصبح مؤسسة لضبط السلوك وتعديله.

في العصر الحديث إذاً أصبحت المدرسة مؤسسة رئيسية هامة في عملية التنشئة الاجتماعية هدفُها إعداد وتأهيل الطفل أو التلميذ ليكون متكيف ومتوافق اجتماعيا مع معايير وثقافة المجتمع السائدة، وبذلك يمكن اعتبار المدرسة "كمجتمع أو تنظيم مُصغر" لها طُرقها أساليبها ومعاييرها لضبط وحفظ النظام فيها لتُصبح ثقافة مُمارسة في المجتمع الكبير ليعُم الاستقرار والأمن الاجتماعي وهو من أهداف المدرسة كمؤسسة للضبط الاجتماعي. سليمان وآخرون (2022، ص ص 16 -17) يؤكدون على أن من أهم الدوافع الرئيسية لتعيين الأخصائيين الاجتماعيين في المدارس هو "زيادة أعداد الطلاب بالمدارس الأمر الذي يُحتم من يوكل إليه تحقيق الضبط داخل المدرسة"

أسئلة البحث :

ومن خلال السياق السابق الورقة محاولة للإجابة على **التساؤلات التالية:**

1- ما الكيفية التي تُساهم بها المؤسسة التربوية (المدرسة) في تعزيز وفرض الضبط الاجتماعي في المجتمع الكبير؟

2- ماهي الأساليب والطرق التي تعتمدها المؤسسات التربوية في تحقيق الضبط الاجتماعي؟

3- ما هو دور الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي في عملية تعزيز الضبط الاجتماعي ؟

أهداف البحث:

1- التعرف على الأساليب المُستخدمة في عملية الضبط الاجتماعي خاصةً في المؤسسات التربوية.

2- التعرف على دور المؤسسة التربوية في تعزيز عمليات الضبط الاجتماعي بالأساليب العلمية المهنية.

3- التعرف على مفهوم الضبط الاجتماعي أو (السيطرة الاجتماعية) و مؤسساته الرسمية غير الرسمية.

4- التعرف على التحديات والصعوبات التي تواجه تطبيق الضبط الاجتماعي في المؤسسات الاجتماعية وخاصةً التربوية منها.

5- التعريف بدور المدرسة في تعزيز القيم الايجابية في المجتمع وبالتالي تقوية الضبط الاجتماعي (السيطرة الاجتماعية).

6- التعرف بشكل عام على الدور الذي تلعبه مُؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

أهمية البحث:

الضبط الاجتماعي أو (السيطرة الاجتماعية) كما يطلق عليها البعض من المفاهيم المهمة ذات العلاقة الوثيقة بمهنة الخدمة الاجتماعية لما لها من دور فعال في تنظيم سلوك وعلاقات الأفراد والجماعات – كما أنها تُساهم وبشكل كبير في تحقيق التوافق والاستقرار الاجتماعيين. يُعتبر خلق الانسجام والتوافق بين الافراد والجماعات داخل المجتمع من غايات أو أهداف الخدمة الاجتماعية بشكل عام، ومن خلال آليات السيطرة الاجتماعية يتم ضبط وتعديل سلوك الافراد المنحرفين وتعزيز احترامهم للقيم والمعايير السائدة في المجتمع بما يضمن في النهاية تحقيق الاستقرار الاجتماعي – كما أن للخدمة الاجتماعية هدف وقائي حيث يتم ذلك من خلال رصد السلوكيات المنحرفة و المشكلات الاجتماعية المتوقع حدوثها بشكل مبكر وبالتالي سيتم التقليل من ظواهر اجتماعية مختلفة مثل: العنف المدرسي، العنف الأُسري، الإدمان، الانحراف، ...الخ وهو ما تسعى اليه عموماً مؤسسات السيطرة الاجتماعية سواء الرسمية أو غير الرسمية.

ومن أهم الأدوار المُتبادلة بين مؤسسات الضبط الاجتماعي و الخدمة الاجتماعية هي أن الخدمة الاجتماعية كمهنة تقوم بدعم وتقوية دور المؤسسات الاجتماعية المختلفة مثل: الأُسرة، المدرسة، الإعلام، والمؤسسة الدينية مما يعزز قوة الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والتكافُل الاجتماعي داخل المجتمع وذلك عن طريق برامج التوعية والتوجيه والارشاد الى جانب الرعاية لما لهذا الجانب من نتائج ايجابية في التقليل من مخاطر السلوك المُنحرف وحماية الفئات الهشة والضعيفة في المجتمع. Monisha (2017، ص 157) يؤكد بأن الخدمة الاجتماعية مهنة مُنضبطة ونظام من ضمن المجالات الانسانية الأُخرى والهدف الرئيسي من هذه المهنة هو مساعدة الأفراد والجماعات للحصول على احتياجاتهم وحل مُشكلاتهم، و لتكون المهنة فعالة لابد أن تعمل جنباً الى جنب مع باقي المؤسسات والمهن الاخرى. كما يُضيف Monisha (2017 ص 157) بأن مهنة الخدمة الاجتماعية في الغالب خدمة إنسانية

تحت إشراف الحكومات، على سبيل المثال: مُمارس مهنة الخدمة الاجتماعية في المجال الطبي يزود وبشكل مباشر معرفة إضافية للعملاء المحتاجين للعناية الطبية، كما يزود ممارسي الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي موظفي المدرسة و المستشارين النفسيين معلومات حول الاطفال أو التلاميذ المحتاجين للعلاج النفسي، ولكن في الوقت الحالي معظم مشاكل الافراد والجماعات في أغلب الاحيان ازدادت تعقيداً، ولذلك المساعدة المتبادلة بين كل المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية مطلوبة بشكل مُلح. كنتيجة لذلك مهنة الخدمة الاجتماعية تتطلب معرفة عميقة للسلوك الانساني في المؤسسات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وأيضاً تتطلب فهماً مُتبصر لتفاعل كل تلك العوامل مُجتمعة (Monisha: 2017، ص 157). في ذات السياق، Abulhul (2021، ص 250) يقول بأن تأثير آليات الضبط الاجتماعي خاصةً الشكلي منها ضعيف في المُدنِ الكبيرةِ حيث يهمل فيها أفرادهاَ المعاييرَ الاجتماعية التقليدية بالتالي ظهور الفوضى الاجتماعية يكون أمر لا مفر منه، وهذا النوع خصوصاً من الضبط يُعتبر غير كافي لفرض النظام الاجتماعي، لذا دعم الآليات الرسمية أصبح ضرورة حتمية لإبْقاء النظام الاجتماعي في المجتمعات الحديثة. وذلك بطرق مثل العقوبات والقوانين بغرض ضبط نتائج عمليات التفاعل الاجتماعي. التدخُل المهني لممارسي الخدمة الاجتماعية في معالجةِ مشكلة الإدمانِ على سبيل المثال يُساعدُ المُدمِنينَ للتَقليل مِنْ نتائج الإدمانِ الصحية وما يترب عليه من وصمةِ العار الاجتماعي التي قد تلاحق المُدمن في المُستقبل. ممارسة الخدمة الاجتماعية لَها تأثير إيجابي على المُدمِنينِ خاصةً الذين واجهوا مشاكلِ نفسيةِ عن طريق مُسَاعَدَتهم في تقبل العلاجِ الاجتماعي، وتدريبهم على تغيير سلوكهم لعدم العودة للإدمان والانخراط في حياة اجتماعيه سليمه. ومع زيادة أعداد المُنتهكين يحُث القانونيون والمشتغلين في نظام العدالة ممارسي الخدمة الاجتماعية لاستعمال اللوائح والقوانين لتَنظيم سلوك الفرد ومحاربة السلوك الشاذ، وهكذا أصبحت مهنة الخدمة الاجتماعية آلية للضبط الاجتماعي أو السيطرة (Abulhul:2021، ص 257). ممارسي مهنة الخدمة الاجتماعية يَجِب أَنْ يَستخدموا وسائل السيطرة الاجتماعية الشكلية وغير الشكلية وذلك عبر النشاطاتِ التي تُحفّزُ الناسَ والحكومةَ للعَمَل كجسم واحد لأجل ضمان الاستقرار الاجتماعي (Abulhul:2021، ص 258).

مما لاشك فيه أن من أهداف الخدمة الاجتماعية في مجال الرعاية الاجتماعية في مؤسسات الاصلاح و التأهيل على سبيل المثال هو تعزيز الأمن والاستقرار الاجتماعي وبذلك تكون غاية مهنة الخدمة الاجتماعية هو تعزيز النظام وتحقيق الانسجام والتوافق المجتمعي ليس عن طريق فرض القيود على حرية الافراد والجماعات بل عن طريق عملية توجيه السلوك ليكون في خدمة الفرد والجماعة ولخدمة الصالح العام في ذات الوقت. سالم واخرون (9، 2014) صرحوا بأن كل المجتمعات الحديثة اليوم تحرص على تقوية النظام العام و البناء الاجتماعي من خلال المؤسسات الفعالة وسموها ''القوى ذات التأثير الفعال'' فهي تعمل من خلال تعزيز القيم والمعايير على تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي وذلك بالاعتماد على مهن مختلفة والتي من ضمنها مهنة الخدمة الاجتماعية من خلال ممارسيها حيث يتم اعدادهم وتأهيلهم بشكل علمي مدروس. في نفس السياق, Monisha (2017 ص 159) يؤكد بأن الخدمة الاجتماعية كمهنة تعمل على إبقاء التوازن في معظم النشاطات الاجتماعية في المجتمع حيث يُساعد هذا الميزان في إبْقاء عملية المساواة في المجتمعاتِ الحديثة الامر الذي يلعب دوراً هاماً في تقليل الصراع والإجهاد الاجتماعي، كما يعمل على الإبقاء على بيئة السلام والأمن الاجتماعي. يضيف سليمان وآخرون (2022، ص 21) بأن مهنة الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي كمثال يحاول فيها الاخصائي الاجتماعي تهيئة المدرسة لتكون مؤسسة مثالية يُعلم أو يُدرب فيها التلميذ على عملية الضبط الاجتماعي المبني على القيم والمعايير المرغوبة والسائدة في المجتمع الكبير.

تأسيساً على ما سبق: يمكن تلخيص أهمية الضبط الاجتماعي لمهنة الخدمة الاجتماعية بشكل عام في النقاط التالية:

1- تعزيز التوازن والتوافق الاجتماعي بين الافراد والجماعات

2- الضبط الاجتماعي يُسهم في تحقيق أهداف الخدمة الاجتماعية خاصة في الجانب الوقائي و مؤسسات الاصلاح والتأهيل وكذلك في المؤسسات التربوية المختلفة

3- التقليل من النتائج السلبية للسلوكيات المنحرفة و بعض الظواهر والمشكلات الاجتماعية داخل المؤسسات الاجتماعية وخارجها

4- تعزيز الشعور بالمسؤولية والانتماء

5- ترسيخ ثقافة احترام القوانين واللوائح وعدم مخالفتها

6- تحقيق التنمية الاجتماعية

منهجية البحث :

يعتبر البحث من البحوث التي تعتمد على المنهج الوصفي فهو أنسب المناهج لمجال هذه الدراسة، حيث يقدم استخدام المنهج الوصفي فهماً عميقاً وشاملاً لمفهوم الضبط الاجتماعي أو السيطرة الاجتماعية من ناحية، وعلاقته وارتباطه بمفهوم وأساليب الخدمة الاجتماعية في المؤسسات التربوية من ناحية آخري، كما أنه أفضل المناهج في هذا البحث لأنه يضمن شرحاً وتحليلاً حول أهمية استخدام مهنة الخدمة الاجتماعية أساليب مثل التوعية، التدخل المباشر، التوجيه، الرعاية، المساعدة، وتعديل السلوك سواء على صعيد الفرد، أو الجماعة، أو في المؤسسات الاجتماعية المختلفة، وفي هذا السياق يرى عزيز (2006, ص 7) بأن المنهج الوصفي منهج يُلخص حقائق لها علاقة بحياة الناس، ووضعهم وظروفهم وأفكارهم، الى جانب دراسة العديد من القضايا والظواهر كما هي في الواقع بهدف التشخيص، والتفسير، والتحليل، وإيجاد العلاقات، والتقويم، والمقارنة بينها وبين قضايا وظواهر آخرى للوصول لفهمٍ متكاملٍ وعميق للظاهرة أو القضية المُراد دراستها.

مصطلحات ومفاهيم البحث :

1- الخدمة الاجتماعية Social Work :

يُعرّفها أبوعليان (2015، ص ص 26,27) بأنها فن وعلم هدفُها مُساعدة الفرد، الجماعة، والمجتمع في تحسين الاوضاع الاجتماعية والمعيشية بشكل عام ليتم من خلالها القيام بالأدوار والوظائف المختلفة بشكل مستقر ليتحقق الاندماج والتكيف في المجتمع.

تذكر مليكة (2015، ص ص 10,11) بأنه من الصعوبة بمكان إيجاد تعريف مُحدد للخدمة الاجتماعية إلا أنه يمكن تعريفها من خلال لما لها من خصائص, حيث عرفتها بأنها مهنة تُبنى على قاعدة علمية يمارسها مختصون لهم مهارات فنية ومهنية معينة، تُمارس في مُنظمات ومؤسسات حكومية أو غير حكومية, ولها دور وقائي وعلاجي للمشكلات الاجتماعية، وتسعى لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المادية والبشرية المُتاحة لتحقيق التنمية في المجتمع من خلال تبني سياسة اجتماعيه مبنية على التعاون وتحترم المعايير والقيم الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

المعنى اللفظي العام للخدمة الاجتماعية يُشير الى تلك الجهود الموجهة التي تهدف الى منع أي ضرر اجتماعي يلحق بالأفراد والجماعات علاوة على أنها تهدف الى "إحداث منفعة مرغوبة"، أما المعنى الخاص لها فإنها مهنة أو مجال هدفه المحوري هو التنمية المجتمعية، كما تسعى الى التعرف الى العوامل التي تُشكل عائقاً للتقدم والاستقرار الاجتماعي، وعوامل مثل: البطالة، الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة، المرض، والكوارث في المُجمل هي عوامل تفوق قدرة الاشخاص على تحملها والتكيف معها، ولذلك فإن الخدمة الاجتماعية كمهنة تحاول بكل السُبل والطُرق مكافحة الأثار الناجمة عن تلك العوامل أو على الأقل الوصول الى الحد الأدنى لها (صالح: 2014, ص 30)

يعرّفها غالب (2014, ص 23) بأنها "مهنة إنسانية تهدف الى خدمة الإنسان وهي نظام يعمل على حل مشكلات الأفراد أو الجماعات وتنمية قدراتهم وميولهم والوصول بهم الى مستوى من الحياة يتفق مع رغباتهم الخاصة وتحقيق التكيف الاجتماعي".

طبقاً ل Garthwait (2012، ص 54) الخدمة الاجتماعية هي نشاط مهني مُحترف يهدف الى مساعدة الافراد و الجماعات والمجتمعات في تحسين قُدراتهم للقيام بوظائفهم الاجتماعية، كما تخلُق بيئة اجتماعية حضارية متوافقة مع تلك الاهداف.

2- الخدمة الاجتماعية في المجال التربوي (المدرسي) School Social Work

تُعرّف الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي بأنها مجهودات مهنية تتم عن طريق مُتخصصين يقومون بتطبيق أُسس ومبادئ الخدمة الاجتماعية وتسير في الخط مع أهداف المدرسة وهي توفير بيئة تربوية تعليمية سليمة للتلاميذ أو الطُلاب، كما إنها عامل مُساعد ومُهم في تنمية شخصياتهم وتعمل على تمكينهم من الاستفادة من كل طاقاتهم ومقدراتهم العلمية في مجالات الحياة الواسعة (غالب: 2014، ص 67).

المدرسة مؤسسة اجتماعيه أوجدها المجتمع الحديث لتزويد الطالب بالمهارات والخبرات الاجتماعية المناسبة لتُمكنه من التفاعُل الإيجابي مع بيئته الاجتماعية الواسعة، كما أن للمدرسة "كيان وظيفي وتركيب بنائي" مُستوحى من ثقافة المجتمع ونابع من ظروفه. زيادةً على ذلك، المدرسة كمؤسسة تُساهم وبشكل كبير مع الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية في تطوير قدراتهم الذهنية، وتزودهم بالتدريب العملي، الاستفادة من طاقاتهم، وألحد من مشاكلهم السلوكية والانفعالية والتي من ضمنها: التخلف الدراسي (الرسوب المتكرر)، الهروب من المدرسة، سوء التكيف الاجتماعي

(العدوانية و الانحراف)، والمشكلات الانفعالية (الإحباط، الكبت، التمرد) (مليكة: 2024، ص ص 38 – 39).

يُعرّفها سليمان وآخرون (2022، ص ص 17 – 18) بأنها الجُهود التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي والتي تهدف لتنظيم الحياة الاجتماعية بالمؤسسة التربوية، كما تهدف إلى ومعالجة وحل المشاكل وتنظيم العلاقات بين التلاميذ فيما بينهم ومع أعضاء هيئة التدريس في المدرسة و كذلك الأُسرة، و استثمار كل الإمكانيات المُتاحة في بيئة المدرسة والبيئة الاجتماعية الخارجية وكل البيئات ذات الصلة بحياة التلميذ المدرسية.

تُعتبر الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي من أهم مجالات الخدمة الاجتماعية بشكل عام، لما لها من دور هام ومؤثر في قيام المدرسة بوظيفتها التعليمية والتربوية بأكمل وجه، كما أن لها الدور الرئيسي في عملية تكيف الطفل أو التلميذ مع بيئته الاجتماعية الجديدة أو الثانية بعد الأسرة، فالخدمة الاجتماعية كمهنة في هذا المجال هي الأرضية الصلبة التي تدعم التلاميذ ليس فقط في حياتهم المدرسية الضيقة، بل تحاول بكل الطرق والوسائل العلمية والمهنية في تحسين مستوى وأُسلوب حياتهم في المجال الاجتماعي الأوسع. فالمدرسة على سبيل المثال تؤدي دوراً تكامُلياً مع الأسرة كمؤسسة اجتماعيه متخصصة في عملية التنشئة ولها تقريباً ذات الأهداف والمهام.

ومن أهم الوظائف التي تقوم بها الخدمة الاجتماعية في سياق موضوع الدراسة هو سعي الخدمة الاجتماعية لفهم ليس فقط الواقع التعليمي بل وظيفة المدرسة كمؤسسة اجتماعيه من ضمن المؤسسات التربوية الأُخرى، مع إيجاد أرضية مُشتركة وسليمة لتفاعل الطلاب الاجتماعي الذي يعزز فاعليتهم، مشاركتهم، وينمي إحساسهم بالمسئولية في المجتمع (غالب: 2014، ص ص 67 – 73).

3- الضبط الاجتماعي Social Control (السيطرة الاجتماعية)

يُعرّف فياض (2018، ص ص 4، 6) الضبط الاجتماعي بأنه توجيه أو ضبط للسلوك من ناحية إيجابية أو سلبية، كما أنه عبارة عن عمليات مُتشابكة بين الفرد والمجتمع، يُمارس عن طريق آليات عديدة مادية ومعنوية الغرض منها فرض السيطرة والرقابة والتحكم في سلوك الأفراد للوصول به إلى التوافق مع الجماعة وتهدف للمحافظة على ديمومة الأنساق الاجتماعية لتحقيق الغايات الإنمائية، الوقائية، العلاجية، والإجرائية وذلك بالاعتماد على مؤسسات مُعينة مُنبثقة من أفكار و ثقافة المجتمع وطريقة حياته.

الضبط الاجتماعي أو السيطرة الاجتماعية هي العملية التي يتم من خلالها السَيْطَرَة على سلوكِ الناسِ، خصوصاً فيما يتعلق بتأثيرِ السلوكِ على الآخرين، والغرض منه حْماية كُلاً من النظام الاجتماعي والأفراد على حد سواء (Garthwait: 2012، ص 51).

كما يُعرّفه السفياني (2020، ص 575) بأنه عبارة عن معايير وقواعد وآليات مُشتقة من البيئة الاجتماعية وهي نتاج لظروف ثقافية، اجتماعيه، اقتصادية، وسياسية، تلك المعايير "تُنظم التعامل وتضبط وتُحدد السلوك المرغوب" بُغية تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي عن طريق آليات مختلفة مثل الأسرة، التقاليد، العادات، الدين، العُرف، الحوار، الثواب، والعقاب.

Wilson (2001، ص 268) يرى بأن مصطلح الضبط الاجتماعي عُرَف بشكلٍ ضيقٍ أو ضعيف حيث يُشير المفهوم إلى كل الوسائل التي يستخدمها المجتمع لتعليم الفرد الالتزام من المهد إلى اللحد، أما التعريف الواسع فيُشير إلى كل الوسائل و الآليات المُستخدمة لإنجاز الالتزام الاجتماعي المُمتد والمُستمر من بداية التربية الأساسية خلال وسائل شكلية أو غير رسمية مثل (الأُسرة، مجموعة النُظراء أو الرفاق) إلى طرق أو وسائل رسمية مثل (الشرطة والنظام القانوني). كما يضيف Wilson (2001، ص 268) بأن استقرار أو بقاء النظام الاجتماعي يعتمد على مؤسسات التربية الشكلية أو غير الرسمية التي تُحفز على غرس القيم الاجتماعية السائدة المقبولة، حيث أن هناك إجماع بأن وكالات أو مؤسسات السيطرة الرسمية وُجدت فقط "لتنظيف" المُجتمع من الأشخاص المُنحرفين أو الذين عانوا من ضعف التربية الكافية. في أغلب الأحيان سمات الضبط الاجتماعي قسريّة لكنها مخفيةَ، استلزمت السيطرةِ بعض من الممارسات المهنية مثل: الخدمة الاجتماعية، القانون، الطبِّ، والتدريس برزت كجزء مِنْ آليات السيطرةِ الاجتماعية قوية التأثير. لكن مع تطور وتعقيد الحياة في المجتمعات الإنسانية تميل معظم المجتمعات إلى استخدام الوسائلِ الأكثرِ تَطَوُّراً مِنْ السيطرةِ القمعيةِ، وبذلك سَيُخضَعُ السلوكِ البشري بشكل مستمر إلى المراقبةِ، التعديل، والتحُكم (Wilson: 2001، ص 268).

الضبط الاجتماعي أو السيطرة الاجتماعية عمليات اجتماعية لها طُرق وآليات لتَنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات منقدة عن طريق المؤسساتِ الاجتماعية لضمان رفاهية المجتمع (Abulhul: 2021، ص 249).

الضبط الاجتماعي هو القوى المُمارسة التي يفرضها المجتمع والتي يتم بموجبها توجيه والإشراف على سلوك الفرد ليتوافق مع المعايير والقيم السائدة والمرغوبة في المجتمع لضمان المحافظة على البناء والاستقرار الاجتماعي ومحاربة الانحراف (صبرينة: 2017، ص ص 566، 567).

السيطرةِ الاجتماعية هي الطريقُ الذي فيه يُمارس المجتمعُ سلطته كوحدة متجانسة ليُنظّمَ عِلاقاتَ الأفرادِ عَلى نَحو مُلائم (Gresham و David: 1957، ص 664). كما يُعرفه الصالح (1999، ص 499) بأنه رد فعل مُجتمعي على سلوك الفرد سواءً بالاستحسان أو بالاستهجان، وهو عبارة عن وسائل ثقافية واجتماعية لفرض قيود على سلوك الفرد ليتناسب مع تقاليد وأنماط سلوك الجماعة للوصول إلى حالة الاستقرار.

الدراسات السابقة :

تناولت العديد من الدراسات الاجتماعية أساليب الضبط الاجتماعي المُمارسة في بعض المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية خاصةً في المجال المدرسي وهو محور هذا البحث "أن المدرسة هي المؤسسة الوحيدة التي يمكن أن تُعبّر عن توجهات المجتمع المُخططة والمُنضبطة وعلى تدريب الصغار منذ سنوات تعلُمهم الأولى الانخراط في عملية ضبطٍ اجتماعيٍ تتوافق مع قيم المجتمع وثقافته وقوانينه بما ينعكس إيجابياً على حياتهم كأعضاء في المجتمع الكبير" (العتيبي: 2024، ص ص 404، 405).

1- دراسة القندوز (2024) حول "أساليب الضبط الاجتماعي ودورها في تعزيز السلوك الاجتماعي الإيجابي". الدراسة ميدانية مُطبقة على عينة من طلبة المرحلة الثانوية في مدينة مصراتة. أُجريت الدراسة على عينة مكونة من 65 طالباً في مدرسة أحمد بهلول بمدينة مصراتة، استخدمت الدراسة طريقة الاستبانة كطريقة لجمع البيانات. هدفت الدراسة الى (1) التعرف على العلاقة بين استخدام الأسلوب الدكتاتوري والسلوك الإيجابي. (2) التعرف على العلاقة بين الأسلوب أو النمط الفوضوي والسلوك الإيجابي. (3) التعرف على العلاقة بين استخدام الأسلوب الديمقراطي والسلوك الإيجابي.

من أهم نتائج الدراسة: أن العينة وبنسب متوسطة استخدمت معها الاساليب الدكتاتورية ومنها على سبيل المثال: الطرد بنسبة 52%، الضرب المبرح بنسبة 46%، التوبيخ والإهانة 41%، الإنذار 46%. فيما يتعلق باستخدام الاسلوب

الفوضوي: 63% من العينة صرحوا بأن المعلم لا يهتم بتعديل السلوك الخاطئ، 44% يرون ان المعلم لا يهتم بحل مشكلات الطلبة الاجتماعية، 15% لا يهتم المعلم بتعزيز السلوك الإيجابي في الصف. أما من جانب استخدام المعلم للأُسلوب الديمقراطي، استنتجت الدراسة بأن 63% من العينة صرحوا بأن المعلم يُحاول كسب ثقة الطلاب، كما يرون أن المعلم لا يميل الى استخدام لغة الحوار والنقاش بنسبة 47%، 50% أكدوا على احترام المعلم لهم، 47% أشاروا الى دور المعلم في توجيههم لدعم زملائهم. فيما يخص محور السلوك الاجتماعي الإيجابي لدى الطلبة: حوالي 42% من العينة لا يلتزمون بلوائح وقوانين المدرسة، 72% من العينة يُحافظون على النظام والضبط في المدرسة.

2- دراســــــــة : العتيبي (2024) الدراسة حول "دور المدرسة الثّانوية في تنمية الضّبط الاجتماعي لدى الطُلاب من وجهة نظر المُعلمين في مدينة الرّياض"، هدفت الدراسة إلى (1) التعرف على دور الإدارة في المؤسسة التربوية في عملية الضبط الاجتماعي. (2) التعرف على دور عضو هيئة التدريس (المُعلم) في الضبط الاجتماعي في المدرسة. (3) التعرف على دور المناهج الدراسية. (4) التعرف على دور البيئة المدرسية. (5) وأخيراً التعرف على مساهمة الأنشطة المدرسية في عملية الضبط الاجتماعي. أُجريت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من (336) معلماً في (96) مدرسة من المدارس الثانوية العامة بمدينة الرياض بالمملكة السعودية. أستخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات حول موضوع الدراسة.

دراسة العتيبي استنتجت أن نسبة كبيرة من العينة أكدت على أهمية دور الإدارة المدرسية في تنمية الضبط الاجتماعي خاصةً في تشجيعها للسلوكيات الإيجابية للتلاميذ، واستخدام القواعد واللوائح والقوانين المُنظمة للعلاقات بين التلاميذ والأساتذة. كما أن للأُستاذ دور مهم في دعم عملية الضبط الاجتماعي وذلك من خلال حث الطُلاب على التمسك بالتعاليم الاسلامية قولاً وفعلاً، علاوةً على تشجيعهم على الالتزام بعادات وتقاليد المجتمع وخاصةً الايجابية منها. للمناهج دور أيضاً في عملية الضبط الاجتماعي وذلك عن طريق محتوى المناهج التى تدعو الى احترام تعاليم الدين الاسلامي، تنمية حب والولاء للوطن، الاعتزاز والفخر بتقاليد وعادات المجتمع، وعن طريق تحفيز التلاميذ على الامتثال للقواعد والنظم الاجتماعية السائدة في المجتمع.

3- دراسة أدخيل و مبارك (2023) حيث كانت الدراسة موسومة "بأساليب الضبط الاجتماعي في المؤسسات التربوية بين القواعد القانونية والقيم الاجتماعية"، أُجريت الدراسة على عينة مكونة من (50) من مُعلمي مدارس التعليم الاساسي في مدينة زليتن، واستخدمت في الدراسة استمارة استبيان كوسيلة لجمع البيانات. هدفت الدراسة الى التعرف على أساليب الضبط الاجتماعي في المؤسسات التربوية، التعرف على القوانين المنظمة للضبط الاجتماعي في المؤسسات التربوية، التعرف على القيم الاجتماعية المرتبطة بالضبط الاجتماعي في المؤسسات التربوية.

فيما يتعلق بموضوع الدراسة، خلُصت النتائج الى أن من أهم أساليب الضبط الاجتماعي في المؤسسات التربوية هي كالتالي: المُعلم، إدارة المدرسة، استخدام أساليب التعزيز والتحفيز للسلوك الايجابي، تستخدم المدرسة أسلوب الضبط كوسيلة للإصلاح وليس للعقوبة، يستخدم المُعلم أسلوب التوجيه والارشاد وذلك عن طريق مناقشة مواضيع تحفز على احترام القيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع، تُحفز المدرسة على تقوية احترام العادات والتقاليد وقيم الثقافة العربية، يقوم المُعلم بأساليب تعديل السلوك للتلاميذ ذوي السلوكيات الخاطئة.

4- دراســــــــة: مأمون و زواري (2020) حول دور المدرسة في تحقيق الضبط الاجتماعي, هدفت الدراسة الى (1) التعرف على الأساليب المستخدمة في الضبط الاجتماعي في المؤسسة التربوية لدى طلاب مرحلة التعليم الثانوي. (2) والتعرف أيضاً على السلوكيات المترتبة على عدم الانضباط داخل المؤسسة التربوية. (3) التعرف على الدور الفعال للمدرسة في ممارسة الضبط الاجتماعي. استهدفت الدراسة عينة من طلاب مرحلة التعليم الثانوي تتراوح أعمارهم ما بين 16 إلى 20 سنة. أكدت الدراسة على المدرسة كمؤسسة تربوية لها دور في الضبط على الصعيد الفردي والجماعي، فعلى الصعيد الفردي: تهدف المدرسة إلى: (1) تقوية الشخصية الاجتماعية (2) تنمية الذات (3) دعم تنمية وتكامل الشخصية. أما في الجانب الاجتماعي فالمدرسة تهدف إلى: (1) دعم والمحافظة على التقاليد والعادات الاجتماعية السائدة في المجتمع (2) التعود على الطاعة و الامتثال لمعايير وقيم المجتمع (3) الإعداد للتكيف مع المحيط الاجتماعي، البيئي، والمهني في المستقبل (4) تنمية روح الولاء للوطن (5) غرس القيم والاخلاق الفاضلة (6) الحماية من الوقوع في السلوكيات المنحرفة (مأمون و زواري: 2020، ص- ص 31-36).

5- دراسة الطويريقي (2018) حول "ممارسة القواعد التربوية لعمليات الضبط الاجتماعي في تفعيل دور المدارس الثانوية لمدينة الطائف من وجهة نظر المعلمين والمعلمات"، تؤكد الدراسة على أهمية وفاعلية الضبط الاجتماعي في فرض النظام في عملية تعديل وتقليل الانحراف داخل المدرسة. هدفت الدراسة الى: (1) التعرف على واقع واتجاه ممارسة الضبط الاجتماعي في المدرسة. (2) التعرف على آليات الضبط الاجتماعي المُستخدمة في العملية التربوية في المدرسة وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. (3) التعرف على أهمية دور الضبط الاجتماعي في المدارس الحكومية وأثره في تعديل السلوك وتقليل الانحراف. (4) أهمية المدرسة كمؤسسة تربوية من مؤسسات التنشئة الاجتماعيّة دورها في عمليّة الضبط الاجتماعي.
أُجريت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من (650) مُعلِماً ومُعلِمة في المرحلة الثانويّة تُمثل المدارس الحكومية بالمملكة السعودية. الاستبانة كانت هي أداة جمع البيانات. خلُصت الدراسة الى أن القواعد الاجتماعية المُمارسة في المدرسة هي الاهم والاكثر قيمة في عمليّة الضبط الاجتماعي، وجاء في المرتبة الثانية القواعد الفكرية، من ثُم القواعد القانونية، وأخيراً كانت القواعد التعليمية في المرتبة الاخيرة.
من أهم القواعد الاجتماعية التي تُمارس فيها المدرسة الضبط الاجتماعي هي: (1) تقوية العلاقات مع أُسر الطلبة. (2) الموازنة بين القيم الاجتماعية السائدة و الانفتاح على ثقافات العالم الاخرى. (3) تدعم وتحفز المدرسة الطلبة على مُمارسة العادات والتقاليد الإيجابية السائدة في المجتمع. (4) التوعية بالمشكلات الاجتماعية. (5) غرس قيمة التعاون بين الطلبة. (6) تحفيز الطلبة على المشاركة الاجتماعية في ضوء النظام الديمقراطي. (7) تُحارب المدرسة المفاهيم الخاطئة مثل الثأر، العنف المجتمعي، والانتماء الطائفي (الطويريقي: 2018, ص ص 482، 483).
6- دراسة إبراهيم (2017) تكمُن أهمية الدراسة في أن الباحث هو أخصائي اجتماعي في إحدى المدراس الثانوية لذلك فهو ذو خبرة ودراية في المشكلات التي تواجه الطلبة مثل العنف المدرسي، حيث يرى الباحث ان إدارة المدرسة تتعامل مع هذه الظاهرة على أنها قُصور تنظيمي وأمني في نفس الوقت، الامر الذي يستوجب الردع والعقاب، بينما يرى الأخصائيون الاجتماعيون بأن العنف مشكلة تربوية صرفة تتطلب الحوار والمناقشة. كنتيجة لهذا الاختلاف يؤكد الباحث على ضرورة إسهام مؤسسات الضبط

الاجتماعي الاخرى في مساعدة المؤسسات التربوية في عملية الضبط الاجتماعي بشكل شامل.

دراسة إبراهيم كانت حول "رؤية الطلاب لمدى فاعلية مؤسسات الضبط الاجتماعي في مواجهة العنف المدرسي، هدفت الدراسة الى (1) التعرف على أهمية دور مؤسسات الضبط الاجتماعي التي لها صلة بطلاب المرحلة الثانوية. (2) التعرف على الإطار النظري لقضية العنف المدرسي بشكل عام. (3) تقيم دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في مواجهة ظاهرة العنف المدرسي. (4) التعرف على الاثار الناجمة على ضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي.

تكونت عينة الدراسة من (367) طالباً من المدارس الثانوية الحكومية للبنين بمنطقة أو مركز دكرنس بالدقهلية بجمهورية مصر العربية، أستخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات، استنتجت الدراسة بأن حوالي 43% من العينة يرون ان ضعف السيطرة في الفصل غالباً سببُها المُعلم وبالتالي تُسهم في انتشار السلوكيات العنيفة لدى بعض الطلاب، بينما 28% منهم يرون بأن ضعف مستوى المُعلم التعليمي وربما قلة خبرته تساهم في تبني السلوكيات العنيفة في الفصل. فيما يتعلق بعلاقة العنف المدرسي بعوامل خارج المدرسة: 42% من الطلاب يشيرون بأن جماعة الرفاق هم سبب العنف المدرسي وهو امتداد للمشاكل الاجتماعية خارج المؤسسة، 30% منهم يعتقدون بأن الحالة الاقتصادية للطالب هي أيضاً امتداد للمشاكل الاجتماعية، 14% يرون بأن وسائل التواصل الاجتماعي سبب في انتشار السلوكيات العنيفة. من ناحية علاقة بيئة العائلة مع المدرسة: 33% من العينة يرون بأن العنف المدرسي هو عبارة عن رد فعل أو تنفيس عن القهر العائلي في الاسرة، 38% من الطلاب أشاروا بأن انشغالهم بالدراسة أضعف فيهم الوازع الديني من خلال بعدهم عن دور العبادة. 39% يفضلون ممارسة العنف في المدرسة.

7- دراسة نصيرة و صفية (2017) حول آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي ودورها في تحقيق الامتثال لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية، البحث استخدم طريقة المسح الشامل على العينة الكُلية للمعلمين في مدرسة ابتدائية بلغ عددهم (41), كما كانت الاستبانة وسيلة لجمع البيانات لموضوع الدراسة. هدفت الدراسة الى (1) التعرف على أساليب الضبط في المدرسة. (2) التعرف على آليات الضبط غير

الرسمي. (3) التعرف على أهمية المؤسسة التربوية (المدرسة) في تحقيق الامتثال لدى التلميذ. (4) التعرف على المعاملة داخل المدرسة ودورها في تحقيق الامتثال.

فيما يتعلق بنتائج الدراسة، 93% من العينة أشاروا بأن العادات التربوية لها أثر مباشر في مسايرة التلاميذ للأنماط التربوية، 100% أي أن كل العينة أكدوا بأن العادات الاجتماعية لها أثر حاسم على بناء شخصية التلميذ، أيضاً 100% أصروا بأن العادات الاجتماعية لها تأثير على طريقة تفكير التلميذ، وفي ذات السياق، كل العينة أي 100% أوردوا بأن العادات الاجتماعية لها تأثير في عملية التربية، 100% يرون بأن العادات الاجتماعية لها أثر في سلوك التلميذ. فيما يتعلق بدور المدرسة في تغيير السلوك غير المناسب، 100% من العينة أشاروا بأن المدرسة تحاول التخلص من السلوكيات غير السوية. في سياق مختلف، 93% من العينة صرحوا على أن السبب الرئيسي لتصرفات التلاميذ المنحرف هم أولياء الأُمور، بنفس النسبة أي 93% من العينة يرون أن صرامة المعلم تساهم بشكل كبير في انضباط التلاميذ داخل الفصل، من ناحية محو السلوكيات السيئة من أدهان التلاميذ التي تُمارس في المجتمع 90% من العينة يؤكدون صعوبة ذلك.

8- دراسة عقبي (2015) "حول أساليب الضبط في المؤسسة التربوية ودورها في تحقيق الانضباط لدى التلاميذ". اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من 34 طالباً من مدرسة "المتوسطة الجديدة", كما استخدم الباحث استمارة مقابلة كوسيلة لجمع البيانات.

هدفت الدراسة الى التالي: (1) التعرف على أساليب الضبط في المدرسة ودورها في فرض النظام والانضباط. (2) التعرف على المشكلات الناتجة عن عدم الانضباط داخل المؤسسة التربوية. (3) التعرف على العوامل المساعدة في اختيار نوع الضبط.

جاءت نتائج الدراسة كالتالي: حوالي 77% من العينة اشاروا بأن المدرسة بإداراتها لها دور في توجيه و تزويد الطلبة بالنصائح في حالة عدم انضباط التلاميذ، حوالي 71% من التلاميذ يُطلب من أولياء أمورهم التدخل في حالة العقوبة، تصرفات و معاملة المدير وأعضاء هيئة التدريس بالمدرسة لها دور إيجابي في انضباط التلاميذ بنسبة 94%، 88% من العينة أجابوا بأن الادارة و أعضاء هيئة التدريس لهما دور تكاملي في العمل على تحقيق الانضباط، حوالي 88% من العينة صرحوا بأن إدارة المدرسة أحياناً أو دائماً يهتمون بالتلاميذ المعوزين واليتامى، 83% أيضاً من العينة

أشاروا بأن إدارة المدرسة أحياناً أو دائماً تساعدهم في حل مشاكلهم، حوالي 65% يرون أن الصرامة في اتجاه السلوك العدواني داخل المدرسة أثر بشكل إيجابي على فرض الانضباط والنظام داخل المؤسسة،

أهم أنواع الضبط الإجتماعي

1- الضبط الداخلي

الضبط الداخلي هو ضبط نابع من ضمير الإنسان، وقوته مُعتمدة على إيمان وقبول وقناعة الفرد بمعايير وقيم الجماعة السائدة، فالمعايير والقيم الإجتماعية هي الهوية الجامعة التي تغرسها فيهم مؤسسات التنشئة الإجتماعية المختلفة، على سبيل المثال، الأسرة في مرحلة حياة الفرد المُبكرة، المدرسة في المرحلة الثانية، المؤسسة الدينية ووسائل الإعلام، إلى جانب الأعراف، العادات، التقاليد، والقيم الإجتماعية. يتصرفُ الفرد حسب تلك المعايير والقيم حتى وإن كان بعيداً عن أعيُن الناس ومراقبتهم. يُعد الضبط الداخلي من أهم أنواع السيطرة لأنه قيم ورقابة ذاتية مصدرُها ضمير الإنسان ومبادئه والتي يُلزم بها نفسه (فياض: 2018، ص 9) (السفياني: 2020، ص 575) (زهران: 2017، ص 171). يشير الصالح (1999، ص ص 123، 481) بأن الضبط الداخلي أو ضبط النفس هو "نوع من السيطرة يُمارسها الفرد على مشاعره ودوافعه وقادراً على توجيهها" وإداراتها نظراً لوضعه في الحُسبان ما يترتب من نتائج على عدم التحكُم، والهدف منه المحافظة والأمتثال للمعايير الإجتماعية. في ذات السياق، الطويرقي (2018، ص 474) يرى بأن الضبط الداخلي عملية "هادئة" و "تلقائية" وهي مُمارسة بيحث أن الأفراد لا يشعرون بها لأنها مستمرة ومباشرة وتتم من خلال التربية، القيم، العادات، التقاليد، الرئ العام، والعُرف.

Francis و Robert (2006، ص 237) يقترحون بأن هناك ثلاثة طرق ضروريةٍ لتقوية الضبط الداخلي في نفس الطفل وهي: (1) مراقبة سلوك الطفل (2) تعريف الطفل بالسلوك الشاذ عند إرتكابه (3) ومعاقبته على فعل ذلك السلوك. كما يرون بأن الأسباب الرئيسية للضبطِ الداخلي المنخفضِ هو نتيجة للحالات أو العوامل التالية: (1) قلة إهتمام الأباء بأطفالِهم، حتى وإن إهتموا، رُبَّمَا ليس لديهم الوقت أَو الرغبة لمُرَاقَبَة سلوكِ أطفالِهم (2) عدم الإعتراف بسلوك أطفالهم الخاطئ، حتى وإن أعترفوا، لربما ليس لديهم الرغبة لمُعَاقَبَتهم (Francis وRobert : 2006، ص 237).

Alber (1951، ص 196) يؤكد بأن الجنوح عموماً سلوك يُعبر عن ضعف أو بمعنى أصح فشل في السيطرة الداخلية للفرد، كما يضيف Ken (1992، ص 176) بأن بعض الأفراد لن يلتزموا بكل المعايير والقِيَم في المجتمع، لذا فإن عملية الضبط الاجتماعي أو السيطرة ضرورية لضمان الاستقرار والأمن الاجتماعي.

2- الضبط الخارجي

طبقاً لفياض (2018، ص 9) الضبط الخارجي هو مجموعة أو تشكيلة من القوانين والتشريعات و اللوائح التي تعتمدُها الدول الحديثة وتُطبقها مؤسساتها الرسمية ويتعرض المخالفين لتلك الإجراءات لعقوبات رسمية متفاوتة تعتمد على درجة انتهاك تلك القوانين. كما يضيف الطويوقي (2018، ص 475) بأن الضبط الخارجي هو ضبط (قانوني) وهو قوانين تُشرعها الحكومات في المجتمعات المُعاصرة من أجل تنظيم التفاعل والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، وتقوم الهيئات والجهات الرسمية بمُهمة تطبيق تلك القوانين و اللوائح وبشكل عادل ومتساوي على جميع أفراد المجتمع ويخضع المنتهكين لعقاب رسمي ملموس. زهران (2017، ص 171) يشير الى الضبط الخارجي كما أشار له فياض و الطويرقي الى أنه قوانين وتشريعات وضعت لتسير علاقات الافراد و الجماعات وفق إطار عقوبات نفسية أحياناً تتضمن الهجر أو التحقير والفصل، أو في صورة عقوبات بدنية تصل في بعض الحالات للضرب والسجن.

أهم مؤسسات و آليات الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية

يؤكد غالبية العُلماء في مجالات العلوم الاجتماعية على أهمية دور المؤسسات الاجتماعية المُختلفة في المجتمعات المُعاصرة اليوم. ومن خلال ما سبق ذُكره، يُمكن القول بأن الحياة في ظل مجتمعات ذات مؤسسات ضبط اجتماعي ضعيف سيعاني أفرادها من الفوضى وعدم الاستقرار. للعديد، المؤسسة الاجتماعية كمفهوم قد تشير الى "القيود الاجتماعية" وهذا يقود للتساؤل حول: **ماهي المؤسسة الاجتماعية؟**

المؤسسة الاجتماعية ليست فقط مبنى أو مكان أو موقع، بل هي مجموعة من الأدوار، الوظائف، العلاقات، هي تشكيلة من الأعراف والمُمارسات الاجتماعية المُتكرّرةِ، أنماط سلوكية، هي نشاط وتفاعلُ إنساني وقواعد اجتماعيه، كل تلك مُنظمة بشكل ضمني أو علني، ومبنية على معايير وثقافة المجتمع الأوسع، كما أنها وجدت لتنظيم وتحديد عمليات التفاعل والتبادل الاجتماعي، وهي كما يشير اليها البعض بأنها

"أسمنت الحياة الاجتماعية" (Anthony: 1993، ص 386) (Geoffrey: 2006، ص 2) (Orville: 1992). من خلال ما تقدم يمكن استنتاج بأن المؤسسة الاجتماعية تقوم بعدة وظائف وهي: (1) تأكيد وتعزيز القيم السائدة (2) تؤسس قواعد السلوك (3) حل المشاكل الاجتماعية (4) السيطرة على السلوك الشاذ (5) ترسيخ الثقافة (6) تعليم الفرد في مراحل الحياة المختلفة (7) تعزيز الإحساس بالاستقرار و الأمن الاجتماعي (8) مصدر دائم للتربية.

مؤسسات الضبط الاجتماعي غير الرسمية (الشكلية)

1- الأسرة: تُعتبر الأُسرة المؤسسة الاجتماعية والتربوية الأولى التي يعيش فيها الفرد منذُ ولادته إلى مراحل عمرية مختلفة، حيث يقع على عاتق الأُمهات والأبناء والأشقاء والأجداد في العائلات الكبيرة الممتدة مسئولية تعليم الطفل السلوك الإيجابي والمقبول اجتماعيا فهم مدرسة مستمرة لا تنتهي، فالأسرة هي انعكاس للوضع الثقافي والاجتماعي والأخلاقي العام المُمارس في المجتمع، لذلك فهي المؤسسة الأولى في بناء شخصية الطفل، وهي أيضاً المركز التربوي الذي يتعلم فيه الطفل الخطاء و الصواب. لكن التطور في جوانب الحياة المختلفة في عصرنا الحالي صعَب مُهمة الأُسرة في عملية التربية و الضبط الاجتماعي عبر عدة عوامل مختلفة مثل: (1) اشتراك مؤسسات اجتماعيه مختلفة في عملية التربية (المدرسة، الإعلام، مجموعة الرفاق، الدين). (2) العولمة ما صاحبها من تأثيرات عبر وسائل الإعلام والتدفق الكبير للمعلومات والرموز. (3) التحُولات الاجتماعية والثقافية. كل تلك العوامل والظروف نتج عنها ضُعف الترابُط بين أفراد الأُسرة الواحدة الأمر الذي أدى إلى تقليل دورها كمؤسسة اجتماعيه للضبط الاجتماعي (زهران: 2017، ص ص 168، 175). كما يُضيف القندوز (2024، ص 97) بأن مجموعة العوامل السابقة تفرض على الأُسرة البحث عن مؤسسات اجتماعيه آخري لا تقل أهميةً عنها تُشاركها في عملية التربية الإيجابية لغرض القيام بوظيفتها على الوجه الأكمل.

2- جماعة النُظراء أو الرفاق أو الأصدقاء: تلعبُ مجموعة الرفاق دوراً مؤثراً في مراحل حياة الفرد المختلفة وبشكل خاص في مرحلة الطفولة والشباب، تُعتبر جماعة النُظراء أو الأصدقاء وسطاً تربوياً كالأُسرة والمدرسة فمن خلالها تتسع خبرات وثقافة الفرد حول قيم ومعايير المجتمع الكبير، وبذلك فإن مسئلة اختيار هذا الوسط هو غايةً في الأهمية خاصةً في حياة الفرد في المراحل العُمرية الأولى (زهران: 2017، ص 176).

كما تكمُن أهمية جماعة الأصدقاء في قدرة وإمكانية تأثير المجموعة في أفكار واتجاهات وآراء الفرد في مراحل عُمرية مختلفة، ومحاولة تقليد ومحاكاة الفرد للجماعة علاوة على كسب ودهم ورضاهم، و الخوف منهم ومن سخريتهم هي من ضمن آليات سيطرة الجماعة على الفرد. إذاً فالجماعة تُشكل بيئة ضاغطة في حياة الفرد مع تشكيلة المؤسسات الاجتماعية الأُخرى، إلا أن دور جماعة الرفاق أو الأصدقاء ليس بالضرورة أن يكون إيجابياً، فلربما تُجبر الجماعة الفرد على تبني وتقبُل سلوكيات مُنحرفة أو غير مقبُولة اجتماعيا وخاصةً في المراحل العمرية المُبكرة مثل: التدخين، تعاطي المخدرات، الشغب، الهروب والتغيب من المدرسة، .....إلخ (الطالبي: 2021، ص 396). ويرى زهران (2017، ص 178) بأن ملء وقت فراغ الطفل أو الشاب و مساعدته في اختيار جماعته عاملان يبعدانه من الوقوع في عالم الجريمة والانحراف.

3- المؤسسة الدينية: يُقصد بالمؤسسة الدينية ما تشمله من دور للعبادة، الكُتب السماوية المقدسة، ورجال الدين. تستند أهمية الدين قديماً وحديثاً على أنه لازال ظاهرةً عامة في كل المجتمعات الإنسانية حتى المعاصرة منها. يُعد الدين من أهم مؤسسات الضبط الاجتماعي لأنه من أهم مصادر التشريع في العديد من المجتمعات ولازال تأثيره على الأفراد والجماعات واسع وعام، يعتبر البعض أن الدين عبارة عن مجموعة من الأوامر والنواهي، حيث أن كل الأديان السماوية تحث الناس على القيام بما هُم مأمورين به والابتعاد عن ما هُم منتهون عنه، لكن غاية الدين الأعمق والأشمل هي المحافظة على التماسك والاستقرار الاجتماعي، ولذلك لازال الدين الى يومنا هذا له دور محوري في معظم المجتمعات الإنسانية الحديثة.

الدين الإسلامي مثلاً، يعمل على **ضبط السلوك عن طريق العبادات والمُعاملات،** فالعبادات مثل الصلاة والزكاة والحج والصوم هي آليات لترتيب العلاقة ما بين العبد وربه، و لتنظيم المُعاملات التي تأتي كمجموعة من الأوامر والنواهي التي تُحافظ على النظام الاجتماعي بطريقة مباشرة، حيث يرسم الدين الحدود التي لا يجب تعديها في التعامل ما بين الأفراد والجماعات. فعبادة **الزكاة** وهي فرض إلزامي يتم بموجبها التكافل الاجتماعي و آلية لتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، وغايةُ **الصلاة** هي البُعد عن الفحشاء والمُنكر، أما **الصوم** "فيهذب النفس ويشعرها بمرارة الحرمان" للإحساس بالأخرين من المحرومين. إذاً فروح الدين هي ضبط السلوك البشري

بالعقاب والثواب ليس في الحياة الدنيا فقط بل يتعداها حتى بعد الموت بالجزاء بدخول الجنة أو النار (منصور: 1987، ص ص 78، 80). **المسجد** أيضاً له دور تاريخي ولازال الى يومنا هذا ليس فقط مكان للعبادة، بل إنه ومن خلال منبره وعبر خُطبه مؤسسة "للتوجيه والإرشاد والإصلاح" (زهران: 2017، ص 177). ولذلك مأمون و زواري (2020، ص 48) يعتبران أن الدين هو من أقوى مؤسسات الضبط الاجتماعي وذلك بسبب أن الدين لا يقدم وظيفة اجتماعيه فقط هدفها ترسيخ الترابط والانسجام الاجتماعي إضافةً إلى تقوية الروابط الاجتماعية، بل إن الدين وما يحويه من أوامر ونواهي وفرائض ترقى إلى أن يكون ضبط ديني إلزامي يتم عن طريق الجزاءات الدينية كما أكد الصالح (1999، ص 123).

4- الإعلام: للإعلام وسائل متنوعة تشمل: الأنترنت، التلفزيون، الراديو، المجلات، الجرائد، المسارح، دُور السينما، وحديثاً وسائل التواصل الاجتماعي أو ما يطلق عليه الإعلام الاجتماعي. أصبحت وسائل الإعلام مؤسسة تُشارك وتُنافس مؤسسة الأُسرة والمدرسة في تربية الأبناء وتوجيههم وخاصة في مراحلهم العمرية الأولى. يلعب الإعلام وما يحتويه من مضامين وما يرسله من رسائل عموماً دوراً هاماً في سياق التأثير على اتجاهات وأفكار وحتى ثقافة الناس، وهذا التأثير ليس بالضرورة أن يكون إيجابياً.

تعتمد أهمية مؤسسة الإعلام كعامل للضبط الاجتماعي الإيجابي على ما تقدمه من مضامين وما ترسله من رسائل إيجابيه هادفة و داعمة للقيم والمعايير المقبولة السائدة في المجتمع. تعدُد وتنوع وسائل الإعلام وتبايُنها قد لا يعكس بالضرورة ثقافة المجتمع السائدة، وهنا تكمن خطورتها فقد تعكس بعض وسائل الاعلام اتجاهات وتوجهات وأفكاراً مُنحرفة تعتمد على أجندة من يملُكها، فلم تعد الدولة هي المُسيطر الوحيد على وسائل الإعلام في الزمن الحديث وهو ما يطلق عليه العديد من العلماء بزمن العولمة (زهران: 2017، ص 178). إبراهيم (2017، ص 82) يرى بأن وسائل الاعلام صعبت عملية التربية بالنسبة لمؤسسة الأُسرة والمدرسة حيثُ أصبحت الرقابة والمتابعة التربوية للنشء ضرورة مُلحة، ومن أهم الأسباب التي صعب الإعلام فيها المُهمة التربوية لبعض المؤسسات الاجتماعية هو (1) تشجيع بعض المضامين الإعلامية للتخلي عن القيم والمعايير الاجتماعية المحلية (2) إضعاف العلاقات

الأُسرية (3) تهديد وإذابة الثقافة المحلية (4) فقدت الدولة حديثاً سيطرتها ورقابتها على المحتوى الإعلامي (5) ساهمت وسائل الاعلام في نشر العُزلة الاجتماعية.

2- مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية :

يُشير Cynthia (2011، ص 31) الى المؤسسة الاجتماعية الرسمية بأنها كيان شرعي مبنية ومؤسسة على قاعدة أو اتفاق قانوني، وهذا النوع من المؤسسات يُمارس فيه النمط الأقوى و الأشد لضبط نمط الانحراف السلوكي، وبالتالي فالهدف الرئيسي لتلك الأنواع من المؤسسات هو تعديل السلوك الصعب.

1- الدولة والحكومة: ازدادت في عصرنا الحالي أهمية مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية وذلك كنتيجة أنّ المؤسسات الاجتماعية الشكلية أو غير الرسمية مثل الأسُرة والمؤسسة الدينية تُكافح من أجل فَرْض مبادئها وقيمها الأخلاقية على أفراد المجتمع، وبذلك أصبحت **الدولة ومن خلال الحكومة المؤسسة الرسمية الأبرز والأقوى** لما لها من سُلطة شرعية في تنفيذ إجراءات وعقوبات رسمية على المُخالفين عن طريق المحاكم، الشُرطة، القوانين، الغرامات، وحتى السجن، وربما تعود ثقة وقناعة الناس في مؤسسات الضبط الرسمية لأنهم يعتقدون بأنها صُممت وشُرّعتْ بشكل صارم في الطريقة التي تُنفّد بصورة رسمية وعن طريق تطبيق عقوبات رسمية والهدف والغرض الرئيسي من تكوين الدولة هو حماية أرواح وممتلكات الناس (زهران: 2017، ص 175). في هذا السياق، Allan (2000، ص 288) يقول بأن غرضَ الضبط أو السيطرةِ الاجتماعية هو تنظيم السلوكَ الإنساني في إطار نظام اجتماعي مُحدد باستعمال أشكال مختلفةِ مِن العقوبات التي تَقر لإجْبار الناس للتفاعل وللتَعَامُل مع بعضهم بعضاً في أسلوب اجتماعي مُلائِم. وهذا الشكلِ مِنْ الإجبار مُطبق بالمؤسساتِ الرسمية التي لها سُلطةُ لمُعاقبة وحتى سَجْن أولئك الذين لا يَتوافقونَ مع المعاييرِ الاجتماعية السائدة.

في تصنيفه للقوانين Craig (2002، ص 107) يرى بأن هناك نوعين من القوانين: الأول: القانون التقليدي الشكلي وهو مُستند على العُرف وهو غير مكتوب وغير إلزامي في ذات الوقت، وهذا النوع من القوانين مُطبق في المجتمعات والمجموعات والقُرى الصغيرة ذات الثقافة التقليدية، وغالباً العقوبات فيها شكلية أو غير رسمية مثل (العزل الاجتماعي أو المُقاطعة). النوع الثاني: القانون الحديث المُصنف وهو تشكيلة من القوانين أسُست وتطورت خارج إطار العُرف والتقاليد، وهو

قانون إجباري إلزامي مثل (قانون العقوبات) وهو ايضاً صُمم لإجبار الناس للتعامل والتصرف بصورة مُنظمة ومُنضبطة ولكن تحت تهديد العقاب والغاية منها حماية مصالح كل الأفراد في المجتمع.

2- المدرسة: المدرسة هي المؤسسة الرسمية الأولى للضبط الاجتماعي في حياة الفرد لأنها تحتضنه في سنوات تكوينه الأولى وذلك بعمر الخامسة أو السادسة، وتكمن أهميتها بأنها المؤسسة الرسمية الأولى التي يُكوّن فيها الفرد علاقاته الاجتماعية خارج نطاق الأسرة، وذلك من خلال علاقته ببيئته المدرسية التي تضُم المعلمين والتلاميذ المختلفين في الأعمار والاتجاهات والتصرفات (صبرينة: 2017، ص 572).

تُعد المدرسة من أهم مؤسسات الضبط الاجتماعي بعد الأُسرة ولكن وفق أسلوب تربوي مُمنهج ومُنظم. تُشارك المدرسة الأُسرة في عملية التربية في السنوات المُبكرة للطفل، طبقاً القندوز (2024، ص 97) المدرسة هي المؤسسة الاجتماعية الثانية بعد الأُسرة و لا تقل أهميةً عنها، فهي مصدر رئيسي ومؤثر للمعرفة والعلم، ويكتسب فيها الفرد مهاراته، وتتطور فيها قدراته للقيام بمهام أُخرى خارج نطاق أُسرته، وتنتقل مُهمة التعليم وغرس القيم الاجتماعية من الأبناء إلى المُعلمين والأخصائيين الاجتماعيين وإدارة المدرسة ككيان اجتماعي مُتكامل، ويعتبر المُعلم هو حجر الزوايا الرئيسي في عملية الضبط وذلك عبر عدة أنماط مختلفة.

يكتسب الطفل ليس فقط في الأُسرة القيم و المبادئ الاجتماعية السائدة في المجتمع، فمن خلال المنظومة المدرسية التي تظم الإدارة، المعلم، الأخصائي الاجتماعي، اللوائح والقوانين، والمنهج الدراسي يستطيع الطفل أو التلميذ في هذه المرحلة تعلم طُرق التعامُل فيما بينه وبين أقرانه من التلاميذ، وبينه وبين المعلمين وبذلك تزداد معرفته وتميزه ما بين الصواب والخطاء من هنا تتكون لديه خبره في عملية العيش بتوافق في محيطه الاجتماعي. ومن خلال السياق السابق، يتبين ان المدرسة كاباقي المؤسسات الاجتماعية الاخرى التي لها قيمها ومعاييرها التي تغرس في التلميذ القواعد والأُسس الدينية، القانونية، الثقافية، و الاجتماعية السائدة، ويتشرب منها قيم حب الوطن والولاء له، و يتعلم أسلوب التواب والعقاب، وأهمية الاستقرار والأمن الاجتماعي. فمن خلال عملية التربية المدرسية يعرف التلاميذ الترتيب الهرمى في المنظومة المدرسية والأساليب المشروعة والمتعارف عليها فيها وبالتالي سيدركون وبشكل تدريجي معرفة نتائج مخالفة النُظم والقوانين المعمول بها فى المجتمع الواسع

(زهران: 2017، ص 176). وهذا ما أكدته صبرينة (2017، 573) عندما تقول بأن دور المدرسة كمؤسسة رسمية للضبط الاجتماعي لم يعد يقتصر على تزويد التلاميذ بالثقافة والمعرفة فقط، بل أصبح دورها التربوي مميزاً وفعّالاً في المجتمعات الحديثة والمتحضرة في سياق تعزيز القيم الدينية و التنشئة الاجتماعية المُخططة والمُمنهجة التي تهدف الى تربية التلاميذ على احترام الأنظمة واللوائح وتنمية روح المسؤولية والانتماء لديهم.

ومن المهم أخيراً الإشارة الى ماهية الضبط الاجتماعي في المجال المدرسي كما عرّفه الطويرقي (2018، ص 473) بأنه الطرق و الآليات التي تستخدمها المدرسة في "توجيه و ترشيد وتهذيب السلوك" وذلك بغرض غرس القيم والامتثال لمعايير المجتمع السائدة هذا من ناحيه، اما من الناحية الآخرى فالضبط الاجتماعي في المجال المدرسي هو مجموعة القواعد التعليمية المُمنهجة والتي توجب امتثال الطالب أو التلميذ للوائح التعليمية و القواعد القانونية للمؤسسة التربوية.

أنواع الضبط الاجتماعي في المؤسسات التربوية

القندوز(2024، ص ص 107، 108) و مأمون وزواري (2020، ص ص 56، 60) يذكرون بأن هناك ثلاث أنماط من الضبط في المؤسسة التربوية وهي التي تحدد العلاقة ما بين المعلم و التلميذ وهي على النحو التالي:

أ- النمط الديمقراطي: هذا النمط قائم على مبدأ احترام العلاقة بين المعلم والتلميذ، كما يتميز هذا النوع من الضبط بأنه قائم على مبدأ المساواة بين التلاميذ و احترام أرائهم وأفكارهم، فالمعلم في هذا النمط يُعزز ثقافة الحوار والانتماء والإحساس بالمسؤولية، كما يعرف من خلاله الطالب أو التلميذ حقوقه وواجباته اتجاه المعلم والمدرسة كمؤسسة تربوية.

ب- النمط الفوضوي أو المُتساهل: يتميز هذا الأسلوب من الضبط بأنه ضعيف جداً، حيث لا يوجد نظام للمراقبة والسيطرة على سلوك وتصرفات التلاميذ داخل المؤسسة التربوية، وبذلك ينتج عن هذا النمط الفوضى وعدم التقدير والاحترام والتوافق فيما بين التلاميذ أنفسهم وبينهم وبين المعلمين في المدرسة، الأمر الذي يتسبب في زيادة حالات الغياب عن الدروس، ضعف الاهتمام والشغف بالتعليم عموماً، الى جانب ظهور مشكلات آخري.

ج- النمط الدكتاتوري: تتركز السلطة أو السيطرة بشكل مطلق في يد المعلم، ويتميز هذا النمط بفرض قيودٍ صارمة على حرية التلاميذ و آرائهم، كما يقعون بشكل مستمر تحت التهديد بتنفيذ العقوبات والتأديب والطرد، وقد يتطور العقاب الى الضرب أحياناً، ومن وجهة نظر القندوز إن هذا النوع من الضبط قد يواجه بالرفض وعدم القبول من جانب التلاميذ الأمر الذي قد ينتج عنه ضعف في التحصيل، الهروب أو التسرب من المدرسة، كره المدرسة والمعلمون، والعنف المدرسي.

كما يُذكران نصيرة وصفية (2017، 58) بأن الضبط داخل الفصل يتم عن طريق إستراتيجيتين هما:

أ- الضبط الفوقي: وهو السُلطة التي تُطبق على التلميذ من الأساتذة الذين هم بطبيعة وظيفتهم في المدرسة أعلى منهم مرتبةً، فتصبح تحركاتهم مقيدة داخل المدرسة وبين الحصص أيضاً، بحيث لا يسمح لهم بمغادرة الفصل إلا بعد الحصول على موافقة الأُستاذ فضلاً عن تحديد وجهة الذهاب و زمن العودة.

ب- الضبط الذاتـــي: يرتكز هذا النمط على مبدأ الموافقة والقبول الضمني من قبل التلاميذ للوائح وقوانين المدرسة التنظيمية ليتحول الأمر بعد ذلك لمسئلة تعود ومُمارسة ويصبح الضبط هنا ذاتياً تلقائياً، والامتثال لتلك القوانين والتعليمات يُصبح ثقافة لا تخضع لمنطق التحليل والنقد.

3- مؤسسة الضمان الاجتماعي: وهي من ضمن المؤسسات الاجتماعية الرسمية والتي تقدم دور غير مُباشر في الضبط الاجتماعي حيث أن الغاية والغرض من هذه المؤسسة هي احتواء ومساعدة المُحتاجين والفقراء والفئات الهشة في المجتمع، وهي نوع من أنواع التكافُل الاجتماعي الذي يتم تنفيذه عن طريق الحكومة وذلك لمحاولة حماية تلك الفئات من نتائج وتبعات الظروف الصعّبة التي يمرون بها وما تشكله من خطر على السلم والاستقرار الاجتماعي

استنتاجات البحث:

1- الضبط الاجتماعي في المجال المدرسي عبارة عن الطرق والأساليب المُمنهجة والمُنضبطة التي تستخدمُها المدرسة لتُجبر التلاميذ أو الطُلاب للامتثال للوائح والقوانين داخل المؤسسة التربوية

2- الضبط الاجتماعي في مهنة الخدمة الاجتماعية المدرسية عملية إنسانية تتم على قاعدة علمية ومعرفية الهدف منها ضبط وتعديل السلوك

3- تعمل مهنة الخدمة الاجتماعية وفق الإطار الحكومي وتحت غطاء الشرعية القانونية وهذا ما يجعلها آلية من آليات الضبط الاجتماعي الرسمية

4- ازدادت أهمية مهنة الخدمة الاجتماعية وذلك بعد اعتراف الحكومات بدور المهنة في منع الجريمة والانحراف

5- مهنـــة الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي آلية المدرسة في التربية وبدونها لا يمكن للمؤسسة التربوية أن تُحقق أهدافها

6- الحكومة استخدمت مهنة الخدمة الاجتماعية كأداة لتنفيذ سياستها بواسطة قوة القانون لإبقاء الاستقرار الاجتماعي

7- مُمارس الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي يقوم بدوره الضاغط في عملية الضبط الاجتماعي بجانب كادر التدريس والإدارة في عملية فرض النظام

8- دافع الحكومات لتوظيف الأخصائيين الاجتماعيين في المدارس هو تحقيق الضبط الاجتماعي فيها خاصةً بعد ارتفاع أعداد الطُلاب فيها

9- هدف مهنة الخدمة الاجتماعية من عملية الضبط هو تقليل فُرص الصراع والتعارُض بين الأفراد والجماعات، ونشر قيم التوافق واحترام المعايير الاجتماعية السائدة

10- تراجُع تأثير الأُسرة في عملية التربية صَعّبَ دور مهنة الخدمة الاجتماعية في المؤسسات التربوية وفي نفس الوقت ازداد أهميته

11- الإعلام مُشارك ومُنافس قوي في الدور التربوي لمؤسسة الأسرة والمدرسة

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المراجـــــــــــع:

1. أحمد محمد الهادي إبراهيم (2017). رؤية الطلاب لمدى فاعلية مؤسسات الضبط الاجتماعي في مواجهة العنف المدرسي، رسالة ماجستير منشورة. جامعة المنصورة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع.
2. أسماء عقبي (2015). أساليب الضبط في المؤسسة التربوية ودورها في تحقيق الانضباط لدى التلاميذ (دراسة ميدانية بمتوسطة الجديدة بدائرة حمام الضلعة- المسيلة). الجزائر، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع. رسالة ماجستير منشورة
3. أمنة محمد عبدالقادر القندوز (2024). أساليب الضبط الاجتماعي ودورها في تعزيز السلوك الاجتماعي الإيجابي (دراسة ميدانية على عينة من طلبة المرحلة الثانوية في مدينة مصراتة). مجلة الساتل العلمية المُحكمة. العدد 36، ديسمبر 2023، كلية الأداب مصراتة.
4. بسام محمد أبوعليان (2015). طرق الخدمة الاجتماعية. _ فلسطين: مكتبة الطالب الجامعي، خانيونس، الطبعة الثانية.
5. بن جامع صبرينة (2017). الضبط الاجتماعي / منظور نظري. جامعة محمد خيضر بسكرة – مجلة العلوم الإنسانية. العدد 47: يونيو 2017.
6. حنيش مليكة (2024). "الخدمة الاجتماعية". كلية العلوم الاجتماعية. – المغرب، جامعة الجيلالي بونعامة
7. داود، عزيز (2006). مناهج البحث العلمي والتربوي . عمان: دار أسامة، دار المشرق الثقافي. الطبعة الأولى
8. سماح سالم سالم، بهاء رزيقي علي، محمد سالم سالم (2014). الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والإنحراف. عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
9. طاهر خالد بن غالب (2014). الخدمة الاجتماعية (مفهوم شامل)، مقالات ونصوص. عمان، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
10. عائشة فتحي عبدالعزيز احمد زهران (2017). دور المؤسسات التربوية في عملية الضبط الإجتماعي. مجلة تطوير الأداء الجامعي، 5.Vol .4.No، November،2017 .
11. عبدالمجيد سيد أحمد منصور (1987). دور الأسرة كأداة للضبط الإجتماعي في المجتمع العربي. الرياض، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
12. عايض بن مسفر بن حمود العتيبي (2024). دُور المدرسة الثّانوية في تنمية الضّبط الاجتماعي لدى الطّلاب من وجهة نظر المُعلمين في مدينة الرّياض. العلوم التربوية/ العدد الثانى - ج 2/ أبريل، 2024.
13. عبدالحي محمود حسن صالح (2014). الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنة. الأسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
14. علي مأمون و أحمد الصادق زواري (2020). دور المدرسة في تحقيق الضبط الاجتماعي (دراسة ميدانية بثانوية شوية الجباري بورماس ولاية الوادي). الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية. أُطروحة ماجستير منشورة
15. عليليش نصيرة و عزيري صفية (2017). آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي ودورها في تحقيق الامتثال لدى تلاميذ طور الابتدائي. الجزائر. جامعة الجلفة: كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم علم الاجتماع. أُطروحة ماجستير منشورة

16. فاطمة علي ادخيل، بشير مفتاح مبارك (2023). أساليب الضبط الاجتماعي في المؤسسات التربوية بين القواعد القانونية والقيم الاجتماعية: دراسة ميدانية على عينة من معلمي التعليم الأساس ي في بلدية زليتن، قسم الخدمة الاجتماعية، كلية التربية، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا. المؤتمر العلمي الأول لطلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا، 28-27 ديسمبر، 2023
17. فتحي عبدالله سالم الطالبي (2021). دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة. مجلة القرطاس، العدد 12: يناير 2021.
18. مصلح الصالح (1999) "الشامل – قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية". دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع: الرياض.
19. مها عبدالحميد الورفلي، ايناس عبدالله خليل (2021). الممارسة المهنية مع الشباب وحاجاته (الشباب الجامعي كالنموذج) المؤتمر الدولي الافتراضي: الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي بين إشكالية الاعتراف وواقع الممارسة، 10-11 أبريل 2021، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. _ برلين، ألمانيا.
20. نجود حميد رزيق الطويرقي (2018). ممارسة القواعد التربوية لعمليات الضبط الاجتماعي في تفعيل دور المدارس الثانوية لمدينة الطائف من وجهة نظر المعلمين والمعلمات. دراسات: العلوم التربوية، المجلّد 45، العدد 4، ملحق 2. عمادة البحث العلمي/الجامعة الأردنية.
21. هدى توفيق سليمان، محمد جمال الدين عبدالعزيز، سعد عيد قاسم، صباح حسن على، لندا محمد سيد (2022). الخدمة الاجتماعية فى المجال المدرسي ورعاية الشباب. جامعة الفيوم: كلية الخدمة الإجتماعية، قسم مجالات الخدمة الإجتماعية

22. Browne, Ken (1992). An Introduction to Sociology. Cambridge: Polity Press.
23. Cindy Garthwait (2012). Dictionary of Social Work: The University of Montana, School of Social Work: October 2012
24. Cullen, Francis T., and Agnew, Robert (2006). Criminological Theory. New York: Oxford University Press.
25. David Wilson (2001). The Sage Dictionary of Criminology: Compiled and edited by Eugene McLaughlin and John Muncie. London: SAGE Publications Ltd.
26. Hodgson, Geoffrey M. (2006), What Are Institutions?. Journal of Economic Issues 40, No. 1: 1-25.
Giddens, Anthony (1993), Sociology. 2nd edition. Cambridge: Polity Press.
27. Kanaka Durgaube. Professional Social Work: Nature, Scope, Goals and Functions. College of Social Work, Osmania University. Hyderabad
28. Jenkins, Orville B. (1992), What is Culture.
29. Johnson, Allan G. (2002), The Blackwell Dictionary of Sociology. 2nd edition: Oxford. Blackwell Publishers.

30. Reiss, Albert J. (1951), Delinquency as the Failure of Personal and Social Controls. American Sociological Review 16: 196-207.
31. S.Monisha (2017). Social Work as a Profession: Research on Humanities and Social Sciences, Vol.7, No.17, 2017 – Special Issue – Organized by Department of Social Work, Bishop Heber College
32. Sykes, Gresham M. and Matza, David (1957), Techniques of Neutralization: A Theory of Delinquency. American Sociological Review 22: 664-670.

33. Vejar, Cynthia (2011), Informal and Formal Social Control. In: Salem Press (ed.), Sociology Reference Guide: Analyzing Crime and Social Control. Pasadena: Salem Press.
34. Zeinab Abulhul (2021). Social Work (Social Policy) Used as a Tool of Social Control. Open Journal of Social Sciences, 9, 249-262. Scientific Research Publishing Inc.